

المحاضرة رقم 14

العلاقات الدولية

تقديم: يشهد العصر الحالي، الكثير من الأحداث الشديدة التأثير على واقع الأفراد المجتمعات والدول خاصة في المجال السياسي، مما يقتضي من الباحث في ميدان العلوم السياسية تفسيرها ومحاولة تعميق فحصه لها، لكن نظراً لتعدد مستويات الظاهرة الاجتماعية مكانياً ضمن المستويين المحلي والدولي، ألزم الباحثين التخصص ضمن مسعى علمي عام للكشف عن الحقيقية ، لذلك تعد الظاهرة الدولية أوما يعرف بالعلاقات الدولية أحد تجليات تعقد الواقع الإجتماعي بمعناه الشامل ، والدولي بمعناها التخصصي.

العلاقات الدولية محاولة لضبط المصطلح

يعتبر المحتوى النظري للتعريف شاملاً بالنظر لعدم تحديده للبعد السياسي للعلاقات لدولية، ولافتقاره لمنهجية علمية معينة في ضبط مصطلح العلاقات الدولية.

ذهب كل من كيرك وشارب إلى تعريف العلاقات الدولية بـ: "تعني بحث وتشخيص العوامل الرئيسة المحركة على أن تدرس السياسة الخارجية بشكل منظم" . يرتكز التعريف على متغير العوامل المؤثرة في صيغ الجوانب النظرية ثم التطبيقية لإعداد سياسة خارجية لدولة ما، نحو مجالها الخارجي.

كما يعرفها ريمون آرون RAYMOND ARON بـ: "تمثل العلاقات بين الوحدات السياسية الموجودة منذ عصر الدولة المدينة الإغريقية وحتى الدولة القومية المعاصرة"

يدرج الباحث في تعريفه السابق للعلاقات الدولية ، للعمق التاريخي للمصطلح ويشير لفكرة الثبات النسبي لتوصيف العلاقات الدولية من حيث كونها علاقات سياسية بالدرجة الأولى منذ الحضارة إيونانية لغاية التوصيف المعاصر للمصطلح

الذي حافظ على البعد الرمزي للدولة وعلاقتها الخارجية رغم ظاهرة العولمة. ولقد ظهرت تعريفات أخرى لهذا الموضوع في أعوام 1970-1950 م، وكان من أبرز هذه التعريفات، التي وردت في أفكار هانس مورجانثو، كينث تومنس، ستانلي هوفمان ، جون بيرتن، جورج شافنزاروف، ماكيلاند، كابلن ، فايتل ، فرانكل، روز وغيرهم.

التعريف الإجرائي: ويؤسس الباحث في العلاقات الدولية جون أستتين JOHN AUSTIN، من خلال طرحه التالي؛ " أن مفهوم العلاقات الدولية مرتبط حصرياً بالدولة وبمجالات التفاعل السيادية ، أي كل ما ارتبط وظيفياً بمسائل السلم والحرب أو السياسة العليا". لمحاولة تثبيت الركائز المعيارية والواقعية للدور الدائم للدولة من حيث كونها سبب ونتيجة لمعظم تفاعلات العلاقات الدولية الراهنة. لذلك يمكن بناء تعريف إجرائي لمصطلح العلاقات الدولية على أنها؛ تلك التفاعلات بين الوحدات ذات سيادة والغير ذات سيادة، التي تؤثر في محصلة العمليات الدولية بأبعادها السلمية والصراعية. مما تسهم في تعديل أو المحافظة على الوضع الدولي والإقليمي لدولة ما

العلاقات الدولية كظاهرة تاريخية : دراسة للتطور التاريخي

لقد نشأت العلاقات الدولية منذ نشوء الجماعات البشرية، ثم قامت القبائل وتطورت وعرفت الحرب والسلم والتجارة ، ومن هنا يمكننا القول بأن تاريخ العلاقات السياسية الدولية تاريخ قديم منذ وجود الإنسان العلاقات الدولية في العصر القديم . إن الكثيرين من العلماء والباحثين في هذا المجال وخاصةً الغربيين منهم، يرون أن العلاقات السياسية الدولية، لم تنشأ إلا منذ مؤتمر واستقاليا 1648 عندما ظهرت الدول القومية لكن ، تشير الأبحاث التاريخية لدور معاهدة قاش، التي وقعها رمسيس الثاني ملك مصر مع ملك الحثيين سنة 1278 ق.م كأول معاهدة السلام الفعلي في تاريخ العالم.

كما أن الرأي ينم عن تحيز واضح للغرب مفاده أن العلاقات الدولية بدأت ونشأت في الغرب دون الشرق . ولكننا نرى أن العلاقات الدولية ، ترجع إلى ما قبل مؤتمر وستفاليا بأجيال كثيرة ، والكشوف الأثرية ، توضح أنه نشأت علاقات دولية بين بلاد ما بين النهرين منذ نحو 3000 سنة ق . م

العلاقات الدولية في العصور الوسطى

تبدأ منذ سقوط الإمبراطورية الرومانية الغربية سنة 476 م حتى استيلاء محمد الفاتح على القسطنطينية عاصمة الإمبراطورية الرومانية الشرقية عام 1453م، ولقد تميز البناء السياسي في ذلك الوقت بسيادة النظام الإقطاعي، الذي اتسم بتجزئة السلطة السياسية بين أشكال مختلفة، من حيث أن السلطة المركزية لم تستطيع أن تحفظ الأمن والنظام وتفرض نفوذها على سائر الأرجاء . ولم تكن المملكة الإقطاعية وحدها تباشر السيادة الداخلية والخارجية، بمعنى داخلياً لم يكن هناك وجود لسلطة عليا مركزية، أما على المستوى الخارجي فلم يكن في استطاعة الملك في الغالب التحرك بحرية في اتخاذ قرارات السياسية الخارجية لمملكته دون دعم أغلب أمراء الإقطاعات له خاصةً لإعلان الحرب أو السلام.

كما أدى صعود المتغير الديني في أوربا زمن القرون الوسطى، متجسداً في المسيحية في إطارها العام ودعوتها للسلام المسيحي بين ممالك الأوربية تلك الفترة، إلى؛ ظهور ازدواجيه السلطة في البناء السياسي الأوربي . عبر السلطتين الدينية والزمنية.

إذ استمد البابا هذه الرئاسة من اعتناق مفاده؛ الوحدة السياسية ووحدة مجتمع العالم المسيحي أو ما يسمى بالجمهورية المسيحية. وعرفت العصور الوسطى بعض القواعد الدولية كالمعاهدات والاتفاقات ومشاكل الحدود والهدنة، وتميزت العلاقات الدولية بتفوق البابا والإمبراطور، بينما ظلت العلاقة بين الأمراء المسيحيين قائمة على نظام الإقطاع.

كما أسهمت الحضارة الإسلامية في أخلة العلاقات الدولية منذ تأسيس دولة المدينة عاصمة الدينية والسياسية للنبي محمد صلى الله عليه وسلم و اتخاذها مركزاً لنشر الدين الإسلامي في عموم شبه الجزيرة العربية ، كبداية ومن ثم الانتشار نحو العالم.

وتشير وثيقة "الصحيفة التي وضعت سنة 1 هـ سنة 226م إلى صياغة الدستور صياغة دستورية محكمة في مواد بلغ عددها اثنين وخمسين مادة، نظمت القواعد الأساسية للدولة المدينة ورعيتهما"، كأول دستور عربي في مرحلة الحضارة الإسلامية ، نظمت علاقة المسلمين بغير المسلمين ، لتتطور شكل التنظيم العلاقات بين دولة الإسلام مع باقي دول تلك الفترة على أساس مفهومي دار الإسلام ودار الحرب .

تطورت العلاقات لاحقاً بين المسلمين وغيرهم حيث تطورت وسائل الاتصال مع الممالك والقبائل، ولم تعد العلاقات بين المسلمين وجيرانهم قاصرة على التبادل التجاري، بل تعدتها إلى نواح اقتضتها ظروف تنفيذ السياسة الجديدة المبنية على السلام لا على القهر وللإسلام تاريخ ممتد طويل في عقد المعاهدات والاتفاقات منها: عهود الذمة ، كما عرفوا معاهدات حسن الجوار والصدقة والتحالف إضافة إلى معاهدات التجارة. العلاقات الدولية مرحلة العصر الحديث والمعاصر

مع بداية انهيار نظام الإقطاعي واقتراب العصور الوسطى في أوروبا من نهايتها، بدأ ظهور الدول القومية الحديثة، التي تميزت بالاستقلال في مباشرة سلطتها على إقليمها وعلى السكان المستقرين في نطاق هذا الإقليم . إن هذا التحول برمته أدى ولأول مرة إلى ظهور أولى الدول القومية كانجلترا ، فرنسا، اسبانيا، البرتغال، السويد، النرويج، الدنمارك، بولندا وروسيا.

وقد توالى ظهور الدول القومية على خريطة أوروبا حتى عام 1500، وفيما عدا ذلك ظلت الولايات الألمانية وبعض أقاليم إيطاليا الشمالية خاضعة للسلطة الاسمية للإمبراطور، الذي كان يتقاسمها معه بابا الكنيسة الكاثوليكية.

كما أخذت دعائم السلام التي ظلت قرونا طويلة تسيطر على ربوع القارة الأوروبية تتداعى وتتهار بفعل كثير من القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخاصة تحت تأثير التصادم الديني الذي تفجر بين الكاثوليك بزعامة إسبانيا والبروتستانت بزعامة فرنسا وتحول هذا التصادم إلى حرب ضروس والتي عرفت بحرب الثلاثين بداية من عام 1618 وانتهت عام 1648 م حيث تم توقيع معاهدة السلام المعروفة بمعاهدة وستفاليا، التي وضعت ولأول مرة أسس النظام الدولي الحديث.

يعد مؤتمر واستفاليا نقطة تحول رئيسية في تاريخ العلاقات الدولية، في بعدها العام وفي التأسيس لمرحلة انتقالية أخرى للبنية السياسية للنظام الدولي زمن ما قبل الحرب العالمية الثانية

لقد وضعت هذه المعاهدة حداً للمفاهيم القديمة، التي كانت تقضي بخضوع الدول لنظام رئيسي أعلى منها فيما يختص بالشؤون الزمنية وهو نظام الإمبراطور في الإمبراطورية الرومانية المقدسة وتبعيتها في الشؤون الروحية للسلطة الدينية وهي السلطة المتمثلة في الكنيسة الكاثوليكية. وان أهم ما جاءت به معاهدة واستفاليا من مقررات تتعلق بتنظيم العلاقات الدولية هي كالاتي؛ تعد فاتحة لما سمي فيما بعد دبلوماسية المؤتمرات، التي اتخذت صورة مقابلات بين الملوك والأمراء لتبادل وجهات النظر، فصلح واستفاليا كان نتيجة لأول اجتماع عقد بين الملوك والأمراء في هيئة مؤتمر.

أقرت مبدأ المساواة بين الدول دون النظر إلى نظمها الداخلية، نظمها الدينية فكانت هذه المعاهدة بمثابة الخطوة الأولى نحو تثبيت علمانية العلاقات السياسية الدولية.

أقرت نظام إحلال البعثات الدبلوماسية الدائمة محل البعثات الدبلوماسية المؤقتة وهذا القرار أدى فيما بعد إلى إقرار القواعد الدبلوماسية المتمثلة بالحصانات والامتيازات الخاصة برجال السلك الدبلوماسي والتي لم تكن معروفة من قبل.

أقرت فكرة توازن القوى بين دول أوروبا باعتبارها وسيلة لصيانة السلام من خلال ردع الدولة التي تسعى إلى التوسع على حساب دول أخرى، والحيلولة دون هذا التوسع لكي لا يختل توازن القوى بين الدول.

من أهم مضامين النظرية و العملية لمؤتمر فيينا لسنة 1815 مايلى :

- إقرار مبدأ توازن القوى من جديد واتخاذ إجراءات فعلية لتطبيق ذلك.
- إقرار مبدأ المشروعية والذي يعني إعادة الملوك إلى عروشهم، حيث عد المؤتمر ذلك من الحقوق المشروعة التي يجب أن تعود لأصحابها .
- إقرار مبدأ الحياد الدائم ، وقد وضعت سويسرا بمقتضى هذا المبدأ في حال حياد دائم .
- إقرار مبدأ حرية الملاحة في الأنهار الدولية .
- تنظيم العلاقات الدبلوماسية بين الدول ، ووضع قواعد لذلك لترتيب الممثلين الدبلوماسيين و تحريم تجارة الرقيق.

الأشخاص الفاعلة في العلاقات الدولية:

العلاقات الدولية هي تفاعلات تتميز بأن أطرافها أو وحداتها السلوكية هي وحدات دولية، وحينما نذكر كلمة دولية فإن ذلك لا يعني اقتصار الفاعلين الدوليين على الدول وهي الصورة النمطية أو الكلاسيكية التي كان ينظر بها للفاعلين الدوليين في العقود الماضية .

فبجانب الدول هناك نوعان من الأطراف الدولية الأخرى التي تتشابك وتتفاعل في محيط العلاقات الدولية لدرجة لا يمكن معها تجاهلها طبقاً للنظرة التقليدية للفاعلين الدوليين.

والنوع الأول: من الفاعلين الدوليين هم أطراف أو فاعلين دون مستوى الدول في بعض الأحيان مثل الجماعات ذات السمات السياسية أو العرقية التي قد تخرج عن إطار الدولة لتقيم علاقات مع وحدات دولية خارجية بغض النظر عن موافقة أو عدم موافقة الدول التي ينضمون تحت لواءها مثل الجماعات الانفصالية وجماعات المعارضة المسلحة، فضلاً عن العلاقات الدولية لحركات التحرر التي لم ترق بعد إلى مرتبة تكوين أو تمثيل دولة.

أما النوع الثاني: من الفاعلين فهو يتمثل في التنظيمات التي تخطت إطار الدولة لتضم في عضويتها عدة دول، سواء كانت هذه المنظمات هي منظمات دولية أو إقليمية، وسواء كانت تلك المنظمات هي منظمات سياسية أو عسكرية أو اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية أو حتى تلك التي تقوم بغرض تعزيز روابط الآخاء الديني.

انماط التفاعلات في العلاقات الدولية :

هي تفاعلات ثنائية الأوجه أو تفاعلات ذات نمطين:

النمط الأول هو نمط تعاوني والنمط الثاني هو نمط صراعي إلا أن النمط الصراعي هو النمط الذي يغلب على التفاعلات الدولية برغم محاولة الدول إخفاء أو التكر لتلك الحقيقة، بل أننا يمكننا القول أن النمط التعاوني الذي قد تبدو فيه بعض الدول هو نمط موجه لخدمة صراع أو نمط صراعي آخر قد تديره الدولة أو تلك الدول مع دولة أو مجموعة دول أخرى، فعلى سبيل المثال نجد أن الأحلاف والروابط السياسية بين مجموعة من الدول هي في صورتها الظاهرية قد تأخذ النمط التعاوني

بين تلك الدول برغم حقيقة قيامها لخدمة صراع تلك المجموعة من الدول ضد مجموعة أخرى.

أكثر من ذلك فإن النمط التعاوني للعلاقات بين دولتين (مثل تقديم العون والمساعدات الاقتصادية والعسكرية) قد يحمل في طياته محاولة من إحدهما التأثير على قرار الأخرى وتوجيه سياستها بما يخدم مصالحها أو تكبيلها بمجموعة من القيود التي تتراكم كنتاج للتأثير والنفوذ.

لذلك نجد أن معظم التحليلات والنظريات في العلاقات السياسية الدولية تركز كلها على النمط الصراعى منها انطلاقاً من دوافع ومحددات مثل القوة والنفوذ والمصلحة فضلاً عن الدوافع الشخصية.

ويعد الصراع بمثابة نمط تحليلي خصب من أنماط العلاقات السياسية الدولية، فهو مليء بالتفاعلات متعددة الأبعاد، بل أنه يجمع في طياته النمط التعاوني نفسه والذي يعاد توظيفه في معظم الأحيان لخدمة النمط أو البعد الصراعى للتفاعلات الدولية

والعلاقات الدولية هي فرع من فروع العلوم السياسية ويهتم بدراسة كل الظواهر التي تتجاوز الحدود الدولية. علماً بأنه لا يقتصر على دراسة أو تحليل الجوانب أو الأبعاد السياسية فقط في العلاقات بين الدول وإنما يتعداها إلى مختلف الأبعاد الاقتصادية والعقائدية والثقافية والاجتماعية..... الخ.

كمانه لا يقتصر على تحليل العلاقات بين الدول وحدها وإنما يتعدى ذلك ليشمل كثير من الأشكال التنظيمية سواء كانت تتمتع بالشخصية القانونية الدولية أو لا تتمتع بذلك.